النص 2:

"إن الحق الطبيعي هو الحرية التي يمتلكها كل شخص وتمكنه من استعمال سلطته الخاصة كما يريد، وذلك للمحافظة على طبيعته المميزة له. وبتعبير آخر، للمحافظة على حياته الخاصة. وبالتالي تمكنه من القيام بكل ما يعتبره وفقا لحكمه وتفكيره الخاصين، الوسيلة الأكثر ملاءمة لتحقيق ذلك.

نعني بالحرية، وانسجاما مع المعنى الحرفي للكلمة، غياب العوائق الخارجية التي بإمكانها أن تنزع من الإنسان جزءا من سلطته التي تخول لع فعل ما يريد والتي، رغم ذلك، لا تستطيع منعه من استعمال السلطة المتبقية لديه، انسجاما مع ما يفرضه عليه حكمه وتفكيره.

القانون الطبيعي هو مبدأ اكتشفه العقل ويتم بواسطته منع أي إنسان من القيام بما يؤدي إلى تدمير حياته أو تجريده من الوسيلة التي تجعله يحافظ عليها أو حرمانه مما يعتقد أن بواسطته يمكنه المحافظة على حياته بشكل أفضل، وذلك لأنه، وبالرغم من أن أولئك الذين يعالجون هذا الموضوع تعودوا الخلط بين الحق والقانون، يجب التمييز بينهما لأن الحق يتجسد في حرية العقل، وحرية الامتناع عن الفعل، بينما القانون يحدد ويربط الصلة بأحدهما دون الآخر، وهما يختلفان مثل اختلاف الإجبار عن الحرية، وهما أمران لا يمكنهما التواجد معا في نفس الحالة.

وبما أن حالة الإنسان (...) هي حالة حرب الكل ضد الكل، بما أنها وضعية يقود فيها كل فرد واحد نفسه بواسطة منطقة الخاص، وبما أنه لا يوجد شيء من بين الأشياء التي نملك سلطة استعمالها ليس بإمكانه مساعدتنا على الدفاع عن حياتنا ضد أعدائنا، فإنه ينتج عن ذلك أن كل الناس في هذه الحالة يمتلكون حق السيادة على أجساد البعض الآخر. ولهذا السبب ومهما طالت استمرارية الحق الطبيعي لكل إنسان على كل شيء، لا أحد، مهما كان قويا وحكيما، بإمكانه التأكد من كونه يستطيع البقاء حيا المدة الزمنية التي تمنحها الحياة للناس بشكل طبيعي.

وكنتيجة لذلك، فإنه من واجب الإنسان، من باب المبدأ العقلي والقاعدة العامة أن يعمل جاهدا لتحقيق السلام، مادام له أمل في تحقيقه. وحينما يعجز عن تحقيقه فليسمح له بالبحث واستعمال كل ما تحمله الحرب من سنج وإيجابيات. يحتوي الجزء الأول من هذه القاعدة على القانون الطبيعي الأول والأساسي هو: البحث عن السلام واتباعه. أما الجزء الثاني فليخص مجموع مكونات الحق الطبيعي والذي هو: الحق في الدفاع عن الذات بكل الوسائل المتاحة."

توماس هوبز، الليفيتان، الفصل الثالث عشر، ترجمة محمد الهلالي،
حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، مطبعة أمبريال، الرباط، ط.2، 1999، ص. 29-30.